قراءة في قرار الهند إلغاء الوضع الخاص بكشمير

د. محمد مكرم بلعاوي*

ملخص: يتناول هذا البحث الوضع الناشئ في إقليم كشمير عن قرار الحكومة الهندية المنفرد القاضي بإلغاء المادة 370 من الدستور الهندي، التي كانت تمنح ولاية جامو وكشمير وضعًا خاصًّا، وبتقسيم الولاية إلى منطقتين اتحاديتين. ويتناول البحث كذلك الظروف وردود الأفعال المحليّة والإقليمية والإسلامية والدولية التي أحاطت بذلك، واضعًا ذلك في سياق تاريخي وجيوسياسي، كما يسلّط الضوء على دلالات توقيت القرار، ومسوّغات الحكومة له، لافتًا الانتباه إلى أهم الآثار السياسيّة والأمنيّة المحتملة له في مستقبل كشمير خصوصًا والهند عمومًا، كإمكانية حصول ثورة شعبية ضد الحكم الهندي في الإقليم، أو حدوث حرب بين الهند وباكستان، إضافة إلى بيان كيفية تعامل الهند مع هذه الاحتمالات وتداعياتها.

* رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط، تركيا

A Reading in India's Decision to Abolish Jammu and Kashmir's Special Status

MOHAMMAD MAKRAM BALAWI*

ABSTRACT This paper examines the situation in Kashmir arising from the Indian Government's unilateral decision to repeal Article 370 of the Indian Constitution, which grants Jammu and Kashmir a special status, dividing it into two federal territories. It also, discusses the local, regional, Islamic and international circumstances and reactions surrounding it, placing this in a historical and geopolitical context, highlighting the significance of the timing of the resolution and the justification of the government. It tries to understand the most important political and security implications for the future of Kashmir in particular, and India in general, such as the possibility of a popular revolt against Indian rule in the state, or a possible war between India and Pakistan, and how would India handle these possibilities and their aftermath.

* President of Asia Middle East Forum

رؤية تركية
2019 - (8/4)
206 - 187

 DOI: 10.36360 / 1560- 008- 004 -0011

الموقع الجغرافي

الحدود

تقع كشمير في شمال غرب شبه القارة الهندية، يحدّها من الشمال الشرقي منطقة شينجيانغ (Uygur Autonomous Region of Xinjiang) ومن الشرق منطقة التبت وكلتاهما تحت الحكم الصيني. أمّا من الجنوب فتحدّها ولايتا هيماشال براديش (Himachal Pradesh) والبنجاب (Punjab) الهنديتان، ومن الغرب باكستان، ومن الشمال الغربي أفغانستان، وتبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة كشمير حوالي 222200كم2.

ينقسم إقليم كشمير حاليًّا إلى ثلاثة أقسام: الشمال والأجزاء الغربية، التي تُديرهاُ باكستان، وتتألف من ثلاث مناطق هي: كشمير الحرة (آزاد كشمير)، وجيلجيت (Gilgit)، وبالتستان (Baltistan)، وهاتان الأخيرتان جزء من أراض تسمى المناطق الشمالية. أمّا منطقة الجنوب والأجزاء الجنوبية الشرقية فتحتَ إدارة الهند، وهي تشكّل ولاية جامو وكشمير (State of Jammu and Kashmir) التي تديرها الهند بوصفها ولاية هندية منذ عام 1952م،[1] ولكن من المقرّر تقسيمها قسمين، بوصفها مناطق اتحادية، ويفصل شطري كشمير الهندية وكشمير الباكستانية خطٌّ يُسمَّى "خط وقف إطلاق النار" أو (Line of control) الذي جرى الاتفاق عليه في معاهدة شملا بين البلدين عام1972 م، رغم أنّ أيًّا من البلدين لم يعترف بهذا الخط بوصفه حدودًا دولية. أمّا القسم الثالث من الإقليم وهو الجزء الشمالي الشرقي من لاداخ (Ladakh) فتديره الصين منذ الحرب الصينية الهندية عام1962م.

الممرّات

أدّت سيطرة باكستان على الجزء الشمالي من كشمير إلى انقطاع الهند عن وسط آسيا، فمن خلال هذا الجزء كان يمكنها التواصل جغرافيًّا مع أفغانستان التي تربطها بها علاقات طيبة، وهي بأمسّ الحاجة إلى ممرّ من هذا النوع يوصلها بمصادر الطاقة في تركمانستان وآسيا الوسطى عمومًا، من خلال أفغانستان التي تعوّل في تطوير اقتصادها المستقبلي على ثرواتها المعدنية المدفونة.

الطبوغرافيا

تتكوّن منطقة كشمير الجبلية في الغالب من وديان عميقة ضيقة وهضاب عالية جرداء، وتُعدّ منطقة وادي كشمير أكثر المناطق خصوبة، وأكثرها سكانًا، وتقع فيه عاصمة الولاية سرينغر، أمّا السهول المنخفضة نسبيًّا فتقع في منطقة جامو وبونتش (بونش) في الجنوب الغربي.

السكان

خلفيات السكّان القوميّة والدينيّة

يتركّز المسلمون في منطقة جامو في الغرب، أما في الشرق فالأغلبية من الهندوس، وهم يتحدثون الهندية والبنجابية ولغة دورغي Dogri، أمّا السكان في وادي كشمير والمناطق الباكستانية فهم من المسلمين، ويتحدثون الأردية واللغة الكشميرية، وكذلك في منطقة لاداخ، وهي قليلة السكان، وغير المسلمين فيها يعتنقون البوذية ويتكلمون لغة البلتي واللاداخي Ladakhi.

عدد السكّان

وفق إحصاءات عام 2001م، وبحسب موقع حكومة كشمير يتوزّع السكان وفق النِّسَب الآتية:

يشكّل المسلمون 67٪ من السكان، والهندوس حوالي 30٪، والبوذيون 1٪، والسيخ 2٪، وتبلغ نسبة الهندوس في منطقة جامو 65٪ من السكان، والمسلمين 31٪ والسيخ حوالي 4٪. أمّا في لاداخ فيشكّل البوذيون حوالي 46٪ من السكان، والباقي من المسلمين.[2]

التوزيع	عدد السكان ٪	مسلمون ٪	هندوس ٪	سيخ ٪	بوذيون وغيرهم ٪
كشمير (٪ 53.9)	5.476.970	٪ 97.16	٪ 1.84	٪ 0.88	٪ 0.11
جامو (43.7)	4.430.191	٪ 30.69	٪ 65.23	٪ 3.57	٪ 0.51
لاداخ (٪ 2.3)	236.539	٪ 47.40	٪ 6.22	–	٪ 45.87
جامو وكشمير	10.143.700	٪ 66.97	٪ 29.63	٪ 2.03	٪ 1.36
إحصاءات محسوبة من تعداد عام 2001 India District Profiles هناك حوالي 1.5 مليون لاجئ من كشمير الخاضعة للإدارة الهندية في كشمير الحرة وباكستان، وهناك ما يُقدَّر بنحو 50 – 100 ألف من المسلمين الكشميريين و150 – 300 ألف من البانديت الكشميريين الذين جرى تهجيرهم داخليًّا بسبب الحركات المسلحة.					

التوزيع الإداري للسكان

في الأصل كان في كشمير على الجانب الهندي 14 مقاطعة: ستٌّ منها في كشمير، ومثلها في جامو، ومقاطعتان في لاداخ؛ عشر مقاطعات منها ذات أغلبية مسلمة، وهي المقاطعات الستّ في كشمير، وثلاث مقاطعات في جامو، وواحدة (كارجيل) في لاداخ، أمّا المقاطعات الثلاث الأخرى في جامو فالهندوس فيها أغلبية، وأمّا المقاطعة الثانية في لاداخ – ليه Leh – فمكان للأغلبية البوذية، وفي عام 2006 أُنشِئت ثماني مقاطعات جديدة في جامو وكشمير، فوصل العدد الإجمالي إلى 22 مقاطعة. توجد الآن في الولاية 17 مقاطعة ذات أغلبية مسلمة: 10 منها في كشمير، وست في جامو، وواحدة في لاداخ، أمّا المقاطعات الخمس الباقية، فأربع منها –في منطقة جامو – هي مناطق ذات غالبية هندوسية، وواحدة –وهي ليه– فلا تزال ذات أغلبية بوذية.[3]

تاريخ الإقليم

حكم الإسلام إقليم كشمير في مرحلة متأخّرة نسبيًّا من تاريخ الهند، وذلك في القرن الرابع عشر، بعد أن كانت تحت حكم الحكّام الهندوس من الديانة الشيفيّة، وقد تداولت عليه أسر حاكمة عدّة، كان آخرها أسرة دوراني الأفغانية، التي حكمت حتى سقوطه في يد السيخ عام 1819م، ثم خسره السيخ في الحرب المعروفة بالحرب الإنكليزية السيخية الأولى (1845–1846)، وسيطر الإنكليز عليه، وباعوا الإقليم لقبيلة الدوغرا Dogra، التي كان آخر حكامها مهراجا هاري سينغ. ومن المعروف أنّ إقليم كشمير لم يكن معرّفًا من الناحية الجغرافية بدقّة؛ بسبب الطبيعة الوعرة للمنطقة؛ ولهذا السبب فإنّ التنازع على الحدود أمر متوقّع، ولأسباب تتّصل بوجود الإقليم على تقاطع طرق بين دول كبيرة، مثل الصين والهند وروسيا (سابقًا)، وهذا ما جعل الإنكليز في نهاية القرن

التاسع عشر يدخلون في مفاوضات مع القوى الكبرى حتى تشكّل الإقليم بالصورة التي نعرفها اليوم، وهو ما استمر حتى عام 1947م، عند تطبيق فكرة تقسيم الهند إلى قسمين بين الهند (اليوم) وباكستان، وكان من البدهي أنّ الولايات ذات الأغلبية المسلمة ستنضمّ إلى باكستان، ولكن كان لحاكم الإقليم في ذلك الوقت مهراجا هاري سينغ رأي آخر، إذ آثر عدم الانضمام إلى أيّ من الدولتين والحفاظ على استقلال الإقليم، فوقع "اتفاق تثبيت الوضع" (Standstill Agreement) مع الدولتين، ولكن سرعان ما قامت قوى غير نظامية من قبائل البشتون بمهاجمة الإقليم، وهذا جعل هاري سينغ يتوجه إلى الحكومة الهنديّة في نيودلهي طلبًا للحماية، فاشترطت عليه توقيع اتفاقية للانضمام إلى الهند، فوقّع على ذلك من دون تفويض شعبي، مشترطًا الحفاظ على استقلالية نسبية للإقليم؛ بأن يكون له دستوره وبرلمانه وحكومته وقوانينه الخاصة، وأن يفوّض الحكومة المركزية بشؤون الدفاع والخارجية والاتصالات، مشترطًا أن يكون ذلك وضعًا مؤقتًا ريثما يُحَلّ النزاع في الإقليم، وأنشأ حكومة انتقالية عيّن عليها حاكمًا آخر كان له تأثير مهمّ في الشكل الذي آلت إليه أمور الإقليم بعد الاستقلال، هو الشيخ عبدالله، أبرز زعماء كشمير، الذي عارض فكرة تقسيم الهند ابتداءً، والذي تفاوض مع الهند على تضمين الدستور ضمانات تكفل عدم ذوبان الإقليم، والحفاظ على شخصية سكانه، وهو ما تمثّل في المادة 370 من الدستور الهندي، وأُجْري على إثر ذلك أول انتخابات عام 1953م، أنتجت حكومة منتخبة رأسها الشيخ عبدالله؛ لذا يُعدّ الأبَ والمؤسس الفعلي لولاية جامو وكشمير.

أنتجت الحرب بين الهند وباكستان عام 1948م واقعًا جديدًا، إذ قُسِّمَ الإقليم بحكم الأمر الواقع، ولاحقًا صار خطّ التقسيم يُعرَف بخط وقف إطلاق النار (Ceasefire Line)، الذي حُوِّل إثر اتفاقية شملا عام 1973م، الموقّعة بين الهند وباكستان إلى ما يُعرف بخط السيطرة أو (Line of control)، وبذلك غدا الإقليم منطقتين: واحدة منها تحت حكم الهند، والأخرى تحت حكم باكستان، فيما دخلت الصين على خط النزاع في بداية الخمسينيات لتحتلّ جزءًا من الإقليم هي الأخرى. وقد مثّل فقدان كشمير ضربة موجعة لباكستان، إذ كانت فكرة الانفصال قائمة على ضمّ المناطق ذات الأغلبية المسلمة إلى الدولة الوليدة، ومنها بالطبع كشمير، التي تحوي خزان الماء الرئيس لباكستان، ويمكن أن تضمّ ميزات عديدة إليها.

في المقابل فإنّ الهند لديها اعتبارات إستراتيجية مهمّة للغاية؛ إذ يمثل فقدانها كشمير كليًّا أو جزئيًّا كما حدث، ضررًا بالغ الخطورة عليها، فكشمير المدخل الوحيد إلى وسط آسيا عبر أفغانستان، وفقدانه يعني أن الهند أصبحت بين فكي كماشة خصمين عنيدين، هما: الصين وباكستان، وأنها أصبحت عمليًّا شبه معزولة برّيًّا عن باقي العالم؛ لذا فإن إصرار الهند على الاستحواذ على منطقة كشمير كاملة لا يزال يسيطر على العقل الإستراتيجي الهندي، وهو ما صرح به مؤخرًا وزير الخارجية الهندي إس. جايشنكر (S. Jaishankar) في مؤتمر صحفي،[4] والأمين العام لحزب الشعب الهندي رام مادف [5] (Ram Madhav) ، والعديد من المسؤولين الهنود.

الحياة السياسيّة

ينشـط في إقليم كشـمير العديد من القوى والأحزاب السياسية؛ منها ما هو محليّ، ومنها ما هـو مركـزي، ويُقصَد بالأحزاب المركزية التي تنشـط في عدة ولايات، وأهمها حزب الشـعب الهنـدي الحاكـم (BJP)، وحـزب المؤتمر الوطنـي الهنـدي (Congress-I)، أمّـا الأحزاب المحليـة فأهمهـا حزبـان: أولهـما حـزب المؤتمـر الوطني لجامـو وكشـمير (The Jammu & Kashmir National Conferenceالذي أدّى دورًا مهمًّا في تاريخ الإقليم، وقد أسسه الشـيخ محمد عبدالله عام 1939م، وخلفه ابنه فاروق عبدالله، ثم حفيده عمر فاروق عبدالله، وكلّ واحد منهم تبوَّأ منصب رئيس وزراء الولاية، وثانيهما حزب الشعب الديمقراطي لجامو وكشمير (Jammu & Kashmir People's Democratic Party) المعروف اختصارًا بـ(PDP)، الذي أسّسـه سـياسي كشـميري محنّك كان وزيرًا للداخلية الهنديـة، ومن قيادات حزب المؤتمر الهندي، وذلك عام 1999م، هذا السـياسي هو مفتي محمد سعيد، وقد وصل إلى رئاسـة وزراء الإقليم عـام 2002م، وخلفته ابنته محبوبة مفتي، وأخيرًا حزب بارجا باريشـاد جامو وكشـمير، (The Parja Parishad Jammu & Kashmir Party)، وهو يتبنى مبادئ الهندوتفا (القومية الهندوسيّة)، وهناك أحزاب أخرى لكنّ تأثيرها يُعدّ محدودًا.

ومن الأحزاب المؤثرة والمعارضة للبقاء مع الهند: مؤتمر الحرية (All Parties Hurriyat Conference)، المعروف اختصارًا بـ(APHC)، والمكون من 26 حزبًا سياسيًّا ومنظمة دينيـة، وأهم أهدافه ضمّ كشـمير إلى باكسـتان، وتأسـيس حكم إسـلامي فيها، وهنـاك أيضًا حـزب آخـر هو حـزب الحريـة الديمقراطـي في جامـو وكشـمير (Jammu & Kashmir Democratic Freedom Party) المعـروف اختصـارًا بــ(JKDFP) وهمـا حزبـان يقاطعان الانتخابات.

كان لحـزب المؤتمـر الوطني تأثير كبير في الولاية عبر عقود مـن الزمن، فمن خلال تحالفاته مع الأحزاب المحلية كان يسـتطيع تحديد من سـيحكم الولاية وأيّ سياسـة سـيتبع؛ لذا يحمّله الكثيرون مسؤولية فقدان السكان المحليين لثقتهم بالسياسة وقدرتها على التعبير عن مصالحهم، من خلال حملات التزوير واسعة النطاق التي كانت تُمارَس في أثناء الانتخابات، إلى الحد الذي جعـل الكثيرين منهـم يقاطعون الحياة السياسـية ويلجؤون إلى الحـركات الانفصالية، كجبهة تحرير جامو وكشمير، وحزب المجاهدين، ولاحقًا منظمة لشكر طيبة.

ولا شـك أنّ قرار حكومة حزب الشعب الهندي بقيادة رئيس الوزراء ناريندرا مودي أدّى إلى تسـديد ضربـة قاتلة إلى ما تبقى من الحياة السياسـيّة في كشـمير، وإلى نـزع البقية الباقية من مصداقيـة الساسـة الكشـميريين الذي تبنـوا لعقود خيـار المحافظة على الهوية الكشـميريّة من خـلال البقاء مع الهند، وقد شـكّل القرار حالة إجماع كشـميرية غير مسـبوقة في تاريخ الإقليم على معارضة الحكومة المركزية والنظر إليها بوصفها قوة اعتدت على حق الشـعب الكشميري بتقريـر مصيـره، فانمحـت تلك الطبقـة التي كانت تمثّل حالة وسـطى بين مـن يؤيّد الاندماج

الكامل مع الهند، كحزب الشعب الهندي، والداعين إلى الانفصال عن الهند باتجاه دولة مستقلة أو الانضمام إلى باكستان.[6]

أهمية الإقليم الإستراتيجيّة

للإقليم مجموعة من الخواصّ التي جعلته مناط تنازع بين القوى الكبرى منذ القدم، وكان هذا التنازع سببًا لترسيم الإقليم بشكله المعروف عليه اليوم في القرن التاسع عشر، وأبرز هذه الخواصّ:

ينشط في إقليم كشمير العديد من القوى والأحزاب السياسية منها ما هو محليّ ومنها ما هو مركزي ويُقصَد بالأحزاب المركزية التي تنشط في عدة ولايات وأهمها حزب الشعب الهندي الحاكم (BJP) وحزب المؤتمر الوطني الهندي (Congress-I)

كشمير ممرّ الهند إلى وسط آسيا

تفتقر الهند إلى تواصل جغرافي مع وسط آسيا، وتُعَدّ كشمير الممرّ الوحيد لها مع المنطقة من خلال التواصل الجغرافي مع أفغانستان، وهو مقطوع حاليًّا نتيجة سيطرة باكستان على الجزء الشمالي من الإقليم.

كشمير ملتقى الكمّاشة الصينية الباكستانية

تنظر الهند إلى كل من الصين وباكستان بوصفهما خصمين لدودين مسلّحين بالسلاح النووي، تجمعهما العداوة المشتركة للهند ومحاولة تحجيمها والحد من طموحاتها، وهما يلتقيان جغرافيًّا في منطقة كشمير، ويمكن لسيطرة الهند على الإقليم كسر هذا التواصل بين الحليفين، وهذا يعني عمليًّا كسر عقدة فكّي الكماشة التي فرضاها على الهند منذ الاستقلال.

كشمير الارتفاع الشاهق

تُعدّ كشمير الامتداد الطبيعي لجبال الهملايا، وهي أعلى سلسلة جبال في العالم، وفيها ثاني أعلى قمة في العالم، هي قمة K2، وستمنح السيطرة على المنطقة أفضلية إستراتيجية لمن يتحكّم بها، إذ إنّها تشرف على شبه القارة الهندية.[7]

كشمير مصدر رئيس لمياه المنطقة

تُعَدّ كشمير خزّان المياه الرئيس لباكستان، ومنها تنبع أنهارها الخمسة: جيلهوم، ورافي، وإندوس، وتشيناب، وسيتلوج، وتتجمع في حوض نهر الإندوس (سيندو)، الذي يوفر حوالي أكثر من ثمانين بالمئة من حاجة باكستان إلى المياه؛ لذا فإنّ السيطرة على كشمير تعني التحكم في حياة باكستان.

كشمير مصدر للثروات الطبيعية

تُعدّ كشمير أيضًا مستودعًا ضخمًا للمعادن، منها: الذهب والنحاس، والرصاص، والزنك، والبوكسيت، والكروم، والزرنيخ، والكاولينيت، والمسام الحيوية، والمغرة، والفحم، واللجنيت، والأردواز، والرخام، والياقوت، والروبيليت، والكوارتز والسربنتين.[8]

تأثير الخطوة الهندية في سكان الإقليم ومستقبله

تُعَدّ كشمير خزّان المياه الرئيس لباكستان ومنها تنبع أنهارها الخمسة جيلهوم ورافي وإندوس وتشيناب وسيتلوج وتتجمع في حوض نهر الإندوس (سيندو) الذي يوفر حوالي أكثر من ثمانين بالمئة من حاجة باكستان إلى المياه لذا فإنّ السيطرة على كشمير تعني التحكم في حياة باكستان

حضّر الحزب الحاكم لهذه الخطوة منذ الدورة السابقة بانسحابه من التحالف الذي كان يحكم الولاية، وأدّى ذلك إلى سقوط الحكومة المحلّية، وحدوث فراغ في السلطة رُفِض على إثره إجراء انتخابات ولائية جديدة بذريعة أمنيّة، وبينما قام الحزب بإجراء انتخابات مركزية في الظروف نفسها، وهو ما اتضحت أسبابه عندما قامت الحكومة بإلغاء الوضع الخاص الذي يكفله الدستور للإقليم من خلال المادة 370، فقد مكّنه عدم وجود حكومة ولائية من تجاوز الإرادة الشعبية والذهاب نحو التغيير في وضع الولاية بدون التشاور، ولم يكتفِ بذلك بل أرسل عشرات الآلاف من الجنود وقوات الأمن إلى الإقليم لينضمّوا إلى أكثرَ من نصف مليون جنديّ هناك بالفعل، وقطع وسائل الاتصالات والمواصلات، وحظر التجمعات ووسائل التعبير عن الرأي، وأودع زعماء الإقليم من السياسيين المتمسكين بالوحدة مع الهند في السجن أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية، مثل: فاروق عبدالله، وعمر فاروق عبدالله، ومحبوبة مفتي وغيرهم، وهذا قضى فعليًّا على الحياة السياسيّة في الإقليم، وجعل الوضع مثاليًّا لمؤيدي الاستقلال أو الانضمام إلى باكستان.

الأهمية السياسيّة للخطوة الهنديّة على المستوى الداخلي ودوافعها:

تأتي خطوة ضم الإقليم بشكل كامل إلى الهند وتقسيمه إلى منطقتين اتحاديتين متماشية مع مبادئ الهندوتفا التي تنادي بها حركة المتطوعين الوطنيين المعروفة اختصارًا بـRSS، والتي تعني تحويل الهند من دولة علمانية إلى دولة هندوسيّة، وقد كانت من أُولَى الخطوات التي قامت بها حكومة مودي في نسختها الثانية بتنفيذ من وزير الداخلية ورئيس الحزب الحاكم BJP أميت شاه، الذي يتبنى اليوم خطوتين لا تقلّان أهمية عن خطوة كشمير، هما: خطوة تحقيق الجنسية الهندية المعروفة بمشروع سجل الجنسية الوطني NCR، الذي سبق تطبيق نسخة مصغرة وتجريبية منه في ولاية آسام العام الماضي، وأسفرت عن فقدان حوالي أربعة ملايين شخص لجنسيتهم الهندية، حوالي ثلثيهم من المسلمين، والخطوة الأخرى هي اعتماد اللغة الهندية لغة موحدة للبلاد، وهو ما ترفضه الولايات الجنوبية بشدّة.

تنفّذ حكومة مودي مجموعة من المغامرات الخطرة مستندة إلى أداء انتخابي متميز ودعم شعبي قوي؛ نتيجة لعمل طويل قامت به منظمة المتطوعين الوطنيين المعروفة اختصارًا بـ"سانغ"، التي يُعَدّ الحزب الحاكم ذراعها السياسي، وهي مغامرات تهدف إلى إعادة صهر الهند بكل ألوانها العرقية والدينية واللغوية في بوتقة واحدة تجعلها متجانسة وموحّدة تحت عنوان الثقافة والقومية الهندوسية؛ بغية "استعادة" دورها القيادي في العالم، وتحقيق عظمة الهند. كلّ ذلك أدّى إلى إيقاظ الروح الهندوسيّة، وأحدث شروخًا عميقة في المجتمع الهندي، الذي قليلًا ما اجتمع في تاريخه

عـلى دولة موحّدة؛ نتيجة لطبيعته المتنوعة والمتناقضة في كثير من الأحيان، وارتضى أن يكون تحت حكم علماني ديمقراطي يكفل للجميع مهما كانت خلفيته مواطنة متساوية تحت الدستور، وتسبّب في خلافـات داخـل طوائف الهندوس حـول تعريفهم لدورهم، وفي خلافـات أخرى بينهم وبين الطوائـف الأخرى، إضافة إلى انقسـام بين المؤيدين للنظام العلـماني الذي قامت عليه الهند، ونظام الأغلبية الهندوسية التي تدعو إليه عقيدة هندوتفا.

ومـما يثـير كثيرًا من القلق أنّ حزب الشـعب الهندي الحاكـم (BJP) أصبح بمقدوره تغيير الدسـتور بيسر، خلافًا للدورة السـابقة، وهذا يعني أنّ لديه القدرة لا على الحكم فقط، بل على تغيـير هويـة الهند والحالة التعاقديـة التي قامت عليها، وهو ما أصبح يشـعِر القوى السياسـيّة الأخرى بالتهديد. يأتي كل هذا بعد أن نجح بجرّ السياسة الهندية من مربع يسار الوسط الذي خطّه الآباء المؤسّسون للهند وعلى رأسهم جواهر لال نهرو إلى أقصى اليمين المتحالف مع قوى الاقتصاد النيوليبرالي، وصار الاستحقاق الانتخابي في المقام الأول مهرجانًا لتعزيز الاصطفاف الطائفـي، لا اختيارًا قائمًا عـلى تقييم الأداء التنفيذي للحكومة والبرامج الانتخابيّة للأحزاب، وهو ما رأينا مصداقه في الانتخابات العامة التي جرت هذه العام 2019 في شهر إبريل، حيث كان مستوى أداء حكومة مودي يشير إلى احتمال تراجع كبير في شعبية الحكومة والحزب، لكن ما حصل كان العكس، إذ استطاع مودي أن يبقى في سدة الحكم بأغلبية أكبر من المرة السابقة، وتوسّع في ولايات جديدة لم يكن له فيها وجود يُذكر فيما مضى، كلّ ذلك بالاعتماد على قدرات حزبه التنظيمية المميّزة، ودعم حركة المتطوعين الوطنيين.

ومـن المؤكّـد أنّ الحزب وإن كان قد حصـل على الأغلبية الانتخابية التـي تمكّنه من الحكم إلاّ أنّ ذلـك لا يعنـي أنّـه حصل على أغلبيـة الأصوات، أو على دعم أولئـك الذين لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع لأسـباب مختلفة، وهذه الأغلبيـة تعطيه مشروعية الحكم تحت مظلّة نظام ديمقراطـي، لكنّهـا لا تعطيه الحصانة إن تصدّع هذا النظام أو انهار بفعل مغامراته الجريئة التي باتت تطال فئات واسعة من المجتمع الهندي التي لا تكتم غضبها في مناسبات متعددة.

سوّغ الحزب الحاكم أفعاله في البرلمان على لسان وزير الداخلية أميت شاه بأنّه يصحّح خطأ تاريخيًّا، فالمادة 370 المشـار إليها آنفًا هي من وجهة نظره الذريعة الأساسـية للإرهاب، وهي مخالفة لحقوق الإنسـان وبالذات حقوق المرأة الكشـميرية التي تمنعها هي وذريتها من التملّك إن هـي تزوجت شـخصًا من خـارج الإقليم، وفيهـا إضرار بحقوق كل أولئـك الذين أقاموا عـلى أرض الإقليم لعقـود عديدة من دون أن يكون لهم الحق في العمـل أو التملّك فيه، كما أنّ إعطاء الكشـميريين الحق في التشريع لأنفسـهم جعل قوانينهم باليـة وغير موافقة للعصر، ولما هو معمول به في الولايات الأخرى في الهند.

دلالة توقيت الخطوة الهنديّة

يرتبـط قـرار إلغاء الوضع الخاص بكشـمير بجملة من الأسـباب الداخليـة المتعلّقة بتنفيذ برنامج حركة المتطوعين الوطنيين، وبناء برنامج حزب الشعب الهندي عليها، وأحد أهم بنود

هذا البرنامج دمج كشمير في الهند بشكل كامل، وتقويض أي حالة غير هندوسيّة في الهند؛ لذا كان من الطبيعي بعد كل هذه الدعاية التي قاموا بها بهذا الخصوص أن يأتي اليوم الذي يتحوّل هذا الشعار إلى واقع حقيقي، وهو ما حصل بالفعل، لكنّ هناك اعتقادًا بأنّ الأسباب الخارجية لها تأثير كبير في تحويل القرار إلى واقع بهذه العجلة التي شهدناها، ومن دون الرجوع إلى أهل الإقليم، من أهمها محاولة الأمريكيين الدخول على ملف تسوية النزاع في كشمير الذي من شأنه الضغط على الهند لتقديم تنازلات غير مرغوب فيها، كمكافأة باكستان على الدور الإيجابي الذي تؤدّيه بتسهيل عقد اتفاق سلام أمريكي مع حركة طالبان في أفغانستان،[9] وهي رسالة قوة من الهند إلى الأمريكيين وهم يفاوضون طالبان بأنّه لا يمكن تجاهل المصالح الهنديّة في أفغانستان بدون دفع ثمن لذلك، فالهند قادرة على تعقيد الوضع في المنطقة وجرّها إلى ما هو أشد خطورة بكثير من المشكلة القائمة مع طالبان، كما أنّ الهند لا تدري إلامَ ستؤول أمور المفاوضات مع طالبان، فإن جرى توقيع اتفاقية تعيد طالبان إلى السلطة وتجعلها الحاكم الرئيس على الأرض فإنّ كل مكتسبات الهند التي حصلت عليها باستثمار الكثير من الأموال والتسهيلات والعلاقات في أفغانستان ستذهب أدراج الرياح؛ بسبب قرب حركة طالبان من باكستان وعداوة الهند المعلنة لها، وخصوصًا إثر تراجع علاقة الهند مع إيران على خلفية التزامها بالعقوبات الأمريكية المفروضة على النفط الإيراني، وتوجهها إلى الإمارات والسعودية.

هذا الوضع يعني أنّ طريق الهند إلى وسط آسيا حيث مصادر الطاقة في تركمنستان من خلال أفغانستان سيصبح شبه مستحل، كما أنّ الهند إن استطاعت السيطرة على الجزء الباكستاني من كشمير فلن يكون بمقدورها عبور أفغانستان إلى طاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان؛ إذ لن يكون على الطرف الأفغاني حليف لها يسهل عبورها كما هو الوضع اليوم، بل سيكون ثمّة خصم عنيد سيحوّل المنطقة إلى ممرّ للرجال والعتاد للحركات الكشميرية الانفصاليّة، على غرار ما حصل في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وبوتيرة أشد هذه المرة؛ لذا لزم أن تكون الهند أكثر سيطرة على الإقليم، وتستعد لوضع أمني معقد من هذا النوع، بتغيير الوضع بشكل جذري ونهائي هناك.

ردود فعل سكان الإقليم وخياراتهم

رغم زعم الحكومة المركزية في دلهي أنّ الخطوة ديمقراطية، وأنّها تتماشى مع رغبة أهل الإقليم- إلاّ أن هذا الأمر مشكوك فيه بشدة، فحالة القمع غير المسبوقة التي يتعرض لها الإقليم، والتعتيم الإعلامي، ومنع النشاط السياسي- كلّ هذا يدّل على خلاف ذلك، خصوصًا مع استباق الحكومة لأيّ احتجاجات بإرسال عدد إضافي كبير من الجنود إلى كشمير، ويبدو أنّ جمهور الكشميريين يعارضون هذا القرار، وهم ينقسمون إلى قسمين: قسم يَعدّ الوجود الهندي في الإقليم احتلالًا أجنبيًّا، ويرى مقاومته بكل السبل المدنية والعسكرية، وقسم يؤمن بالحلّ السياسي تحت مظلة الدولة الهندية مع احتفاظ الإقليم بشخصيته، وهم طالما نظروا إلى علاقتهم مع المركز على أنّها علاقة تعاقد بين طرفين لا علاقة اندماج كامل، وقد شارك هؤلاء في الحياة السياسية من خلال الانتخابات المحلية والمركزية، وتبوّؤوا المناصب المختلفة،

رغم انتقاداتهم أحيانًا لسلوك الحكومات المركزية تجاه الإقليم، التي عملت على تآكل الميزات الممنوحة للإقليم في المادة 370 من الدستور.

أكثر ما يثير خوف الكشميريين من هذا القرار هو سعي المركز إلى تغيير هوية الإقليم، والسعي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، من خلال السماح للشركات الكبرى ومؤسسات الدولة بتملك أراضي الإقليم، وإقامة مشروعات كبرى عليها تستقدم ملايين الهنود من الهندوس، ليصبح أبناء الإقليم من المسلمين أقلية في وطنهم، وهو ما يتوافق -بحسب رأيهم- مع عقيدة الهندوتفا التي يعتنقها زعماء الحزب الحاكم، التي تسعى إلى تقويض الوجود الإسلامي في الهند، وهذا ما يهدف إليه تفتيت الإقليم، وتحويله إلى مناطق تُدار من المركز.

ردّ الفعل الباكستاني

من الصعب القول إنّ باكستان فوجئت بالقرار، فقضية كشمير قضية مزمنة وقديمة، وفي الوقت نفسه بالغة الأهمية من الناحية الإستراتيجية والسياسيّة لإسلام آباد، وهي بحكم ذلك لا بد أنّها كانت تتوقع قرارًا من هذا النوع، وعليه فإنّ ردود أفعال باكستان وإن كانت على صعيد الشارع انفعاليّة، إلاّ أنّها على صعيد النخبة منضبطة إلى حدّ بعيد، تجلّى ذلك من خلال المقاربة الباكستانية الدبلوماسية للموضوع، ومحاولة تدويل الأزمة عن طريق الدعوة إلى تدخل الأمم المتحدة، لوضع حد لانتهاكات الهند وتحكيم قرارات الأمم المتحدة.

كان تقييم المعارضة على لسان مريم نواز شريف لأداء حكومة حزب الإنصاف بقيادة رئيس الوزراء عمران خان تقييمًا سلبيًّا، يلمح إلى عقد الحكومة اتفاقًا ما من تحت الطاولة مع الحكومة الهندية، وأنّها لم تفعل ما فيه الكفاية، وذهب شهباز شريف إلى التلميح بضرورة أن تضغط باكستان على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استخدام ورقة طالبان، وهو ما عارضته الحكومة وطالبان على السواء، بل إنّ حركة طالبان أصدرت بيانًا نفت فيه ارتباط قضية كشمير بالقضية الأفغانية.

مثّل القرار الهندي، من الناحية الواقعية، امتحانًا لمصداقية وشعبية الجيش الباكستاني، الذي بنى جزءًا كبيرًا منهما، على سرديّة مواجهة الهند في كشمير والدفاع عن حقوق أهلها، وهذا سيضعه في حرج أمام الشارع الباكستاني الذي يُتوقَّع منه أن يضع حدًّا للتغوّل الهندي، وهو أمر غير محتمل في الوقت الحالي، كما هو ظاهر من التصريحات الباكستانية والمؤشرات الاقتصادية، رغم إعلان رئيس أركان الجيش الباكستاني بأنّ الجيش الباكستاني يمكن أن يذهب إلى أقصى مدى في الدفاع عن كشمير.

تأتي خطوة ضم الإقليم بشكل كامل إلى الهند وتقسيمه إلى منطقتين اتحاديتين متماشية مع مبادئ الهندوتفا التي تنادي بها حركة المتطوعين الوطنيين المعروفة اختصارًا بـRSS والتي تعني تحويل الهند من دولة علمانية إلى دولة هندوسيّة

يبدو أنّ باكستان حصرت خياراتها اليوم في الضغط على الهند من خلال تدويل الأزمة، وحشد العالم ضد الهند، لكنّها تدرك تمامًا أنّ قدرتها على التأثير في الدول الإسلاميّة -فضلًا عن غيرها- محدودة للغاية؛ نتيجة لارتباط هذه الدول بمصالح متعددة الأوجه مع الهند؛ لذا فإنّها على الأرجح تراهن -لعدم قدرتها على التدخل العسكري- على قدرتها على التأثير في الموقف الأمريكي من خلال الضغط على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، وتصعيد علاقتها مع بكين، الخصم اللدود لواشنطن.

أمّا على المدى المتوسط والبعيد فربما تعوّل باكستان على مساعدة الكشميريين على توحيد جبهتهم الداخليّة ضدّ الهند، ولو كان ذلك تحت عنوان دولة مستقلة، ودعمهم استخباريًّا بهدف خلق حالة انفصاليّة مسلّحة نشطة، على غرار ما حدث في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، تستنزف الهند، وتجبرها في النهاية على منح الإقليم الاستقلال أو على الأقل تقاسمه بشكل دائم مع باكستان.

من خلال استقراء السلوك الباكستاني تجاه كشمير منذ البداية نجد أنّه يميل إلى التصالح والقبول بالأمر الواقع أكثر من الهند، وقد تجلّى ذلك في مراحل عدة، منها: قبول رئيس وزراء باكستان (ذو الفقار علي بوتو) بتحويل خط وقف إطلاق النار إلى خط السيطرة وحل القضية الكشميرية بعيدًا عن التدويل في اتفاقية شملا عام 1973م، وهو ما فهمته الهند على أنّه تخلٍّ من باكستان عن مطلب الاستفتاء وقبول بالأمر الواقع الذي فرضته، وكذلك كان موقف نواز شريف الذي حاول التصالح مع أتال بهاري فاجباي، ثم مبادرة الرئيس برفيز مشرف، وقد

قيل حينها: إنّ قضية كشمير إن لم تُحَلّ على يديّ مشرف فلن تُحَلّ أبدًا، لكن الهند كانت تتمسك دائمًا بموقفها القائم على أنّ كشمير جزء أصيل من الهند. ويمكننا تفهّم الموقف الهندي، فالهند ترى أن لديها الأفضلية على باكستان من عدة نواح، أهمها أنّها تسيطر على الجزء الأكبر من الإقليم، وأنّها في حال إجراء استفتاء بين الأغلبية المسلمة في كشمير فعلى الأرجح لن تكون في مصلحتها، وهي ترى أنّها تفوق باكستان حجمًا وقوة عدة مرات؛ لذا فالطرف الهندي قادر على فرض أمر واقع دون الحاجة إلى التراجع، وأخيرًا لا يزال الطموح يراود الهند بالسيطرة يومًا ما على الجزء الذي بين يدي باكستان من كشمير والتواصل الجغرافي من خلال ذلك مع وسط آسيا، كاسرًا الحصار الصيني الباكستاني على الهند.

القرارات الدوليّة

رغم إصرار الهند على أنّ مسألة كشمير يجب أن تُحَلّ عبر التفاوض المباشر مع باكستان إلاّ أنها هي التي بادرت بأخذ القضية عام 1948م إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرارًا تضمن ثلاثة أمور، هي: تخفيض مستوى التوتر، وانسحاب القوات الباكستانية، وإبقاء قوات هندية قليلة العدد بهدف حفظ النظام، وإجراء استفتاء عامّ لسكان الإقليم لتقرير المصير، لكن الهند عدّت عدم الانسحاب الباكستاني من الإقليم سببًا كافيًا لتجاهل بقية بنود القرار، وأجرت اتفاقًا مع الشيخ عبدالله تضمن إقرار المادة 370 من الدستور، وإجراء أول انتخابات محلية عدّتها بديلًا للاستفتاء، وعقب توقيع اتفاقية شملا التي ثبّتت خطّ وقف إطلاق النار، وأعادت تسميته بخط السيطرة- اتفق الطرفان على حل النزاع بالتفاوض المباشر، وهو ما استمر عقودًا طويلة بدون ثمرة تُذكَر، وأدّى ذلك إلى تبني الهند فكرة أنّ القرار الصادر عن مجلس الأمن عام 1949م قرار معدوم بحكم التغيرات التي جرت على أرض الواقع وبما أفرزته اتفاقية شملا، ومنذ ذلك التاريخ تصر باكستان على تدويل القضية متسلّحة بهذا القرار، بينما تصرّ الهند على اعتبار كشمير جزءً لا يتجزأ من الهند، وأنّ التفاوض مع باكستان إنما هو لفضّ النزاع لا لأجل السيادة على الإقليم، وهو ما يواجه عادة بكثير من الفتور من المجتمع الدولي الذي بات ينظر إلى الأمر على أنّه مشكلة تستعصي على الحلّ.

المواقف الدوليّة

تتنوع المواقف الدولية من قرار الحكومة الهندية بإلغاء الوضع الخاص بكشمير وتقسيمها إلى منطقتين مركزيتين بين الرفض الكامل وشبه القبول، وهو ما سنشير إلى هنا ببعض التفصيل، محاولين تعرّف مواقف أبرز الدول التي لها تأثير في السياسة الخارجية الهندية مع تفاوت في حجم هذا التأثير، وهي:

دول الإقليم: جنوب آسيا (منظمة سارك)

من أهم دول منطقة جنوب آسيا -إضافة إلى الهند وباكستان- بنغلادش وأفغانستان اللتان تربطهما علاقة خاصة بالهند، وربما يكون لهما بعض التأثير في موضوع كشمير، ولاسيّما أفغانستان، بحكم الجوار مع الإقليم.

أفغانستان

يستمد الدور الأفغاني أهميته من الجوار الجغرافي، وقد برزت هذه الأهمية أكثر في عام 1988م من خلال الضغط على بعض مجموعات المجاهدين. أمّا اليوم فالخوف من أن الانسحاب الأمريكي واتفاقية الدوحة يمكن أن يؤثّرا سلبًا في الأمن الهندي،[10] رغم رفض طالبان ربط الملف الأفغاني بالملف الكشميري كما أعلن شهباز شريف،[11] وقد عبّر عن هذا القلق مستشار الأمن القومي الهندي أجيت دوفل الذي ربطه بالانسحاب الأمريكي وعودة أفغانستان إلى حكم طالبان، وسط رغبة ترامب باستخدام ملف الانسحاب من أفغانستان كأداة انتخابية في عام 2020م.

بنغلاديش

أصدرت وزارة الخارجية البنغلاديشية بيانًا وصفت فيه قرار حكومة الهند بخصوص كشمير بأنّه شأن هندي داخلي، وأنّ بنغلاديش تدعم الاستقرار والسلام في المنطقة،[12] وهو ما فهمته الهند على ما يبدو دعمًا لموقفها، بينما عارض الإسلاميون البنغلاديشيون القرار ونزلوا إلى الشوارع للاحتجاج،[13] وهو ما يعكس تناقضًا بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي بهذا الخصوص.

الدول الإسلاميّة (منظمة التعاون الإسلامي)

موقف الدول الإسلامية

أمّا عن الدعم الإسلامي لباكستان فهو فيما يظهر غير موجود، وإن وجد فلن يكون فعّالًا، والحق أنّ الموقف التركي موقف قويّ بحكم العلاقة المتقدمة بين البلدين، لكنّه موقف غير مؤثر في السياسة الخارجية الهندية.

إيران

كان هناك نقد إيراني غير مسبوق للموقف الهندي،[14] وقد يكون هذا الموقف مرتبطًا بتماهي الهند مع الإستراتيجية الأمريكية والتعاطي مع الضغوطات الأمريكية بإيقاف شراء النفط الإيراني، والتقارب الإيراني مع الصين الذي كان من أبرز مظاهره توقيع اتفاقية بين الطرفين لشراء ما قيمته 400 مليار دولار من النفط الإيراني،[15] واستثمارات صينية بأكثر من مئتي مليار دولار في القطاع النفطي الإيراني، وسط تراجع حادّ في العلاقات الاقتصادية الإيرانية الهندية، متمثّلًا أيضًا في تراجع الاستثمار الهندي في ميناء شهبار.

تركيا

عبّرت تركيا عن دعمها الكامل لباكستان في هذا النزاع، إلى درجة أنّ رئيس القسم الكشميري تحت السيادة الباكستانية كان قد صرح أن الرئيس رجب طيب أردوغان هو الرئيس المسلم الوحيد الذي يفهم قضية كشمير حقّ الفهم، وقد عبّرت باكستان عن شكرها

للرئيس التركي على لسان وزير خارجيتها شاه محمود قرشي،[16] وهو أمر طبيعي نتيجة للعلاقات التركية الباكستانية المتطورة، كما أنّه موقف يتماشى مع المزاج الشعبي في كل من باكستان وتركيا.[17]

إندونيسيا

عانت الهند تاريخيًّا تحالفًا ثلاثيًّا بين باكستان والصين وإندونيسيا أيام حكم سوكارنو، وهو ما كان يُوصَف في الهند بالمعصرة الثلاثية، تعبيرًا عن إحاطة الصين بالهند من الشرق وباكستان من الغرب وإندونيسيا الموجودة في المحيط الهندي في الجنوب، لكن إندونيسيا انتقلت من معسكر الصين إلى المعسكر الغربي بتولي سوهارتو حكم البلاد، ووجدت أنّ من مصلحتها الانضمام إلى الهند لمواجهة الصين والتخلّي عن طموحاتها بأن تكون المهيمن البحري في المحيط الهندي، وهو ما قرّب البلدين إلى بعضهما، وخصوصًا مع تنامي الملف الاقتصادي، وهذا ترك أثرًا عميقًا في علاقات إندونيسيا بباكستان، ففي حين شاركت البحرية الإندونيسيّة في حماية الشواطئ الباكستانية في الحرب مع الهند عام 1962م نرى الموقف الإندونيسي يميل إلى البرود وإظهار الحياد في موضوع كشمير، هذا يعني تخلّيًا فعليًّا عن باكستان.

أصدرت وزارة الخارجية البنغلاديشية بيانًا وصفت فيه قرار حكومة الهند بخصوص كشمير بأنّه شأن هندي داخلي وأنّ بنغلاديش تدعم الاستقرار والسلام في المنطقة وهو ما فهمته الهند على ما يبدو دعمًا لموقفها

الدول العربيّة

هناك دول عربية عديدة لها علاقات متميزة بالهند تتصل بدورها في حركة عدم الانحياز، وبالاقتصاد المرتبط بملفات عدة، من أهمها ملف الطاقة، من هذه الدول سوريا والعراق والسودان والجزائر، لكنّ أهمها في هذا المجال دول الخليج ومصر، وسنحاول تسليط الضوء على مواقفها فيما يأتي:

دول الخليج

دول الخليج أكثر الدول الإسلامية تأثيرًا في الهند، حيث يبلغ حجم التجارة بينهما حوالي مئتي مليار دولار سنويًا، ويُقدر عدد المغتربين الهنود فيها بالملايين، ويُعدّ الخليج مصدر الطاقة الرئيس بالنسبة للهند؛ لذا فإنّ له تأثيرًا كبيرًا في الاقتصاد الهندي، لكن هذه الدول ومنها السعودية والإمارات ليست بصدد مساعدة باكستان التي تخلّت عنها –من وجهة النظر السعوديّة والإماراتيّة– عندما رفضت أن تسهم إسهامًا حقيقيًّا في حرب اليمن ومواجهة إيران. وجلّ الاهتمام السعودي والإماراتي كان منصبًّا على توظيف الجيش الباكستاني في حماية مصالحهما، وعندما أبدت باكستان موقفًا يتماشى مع مصالحها بعيدًا عن طلبات أبو ظبي والرياض نُظِرَ إلى ذلك في الخليج على أنّه طعنة في الظهر، ودخلت هذه الدول حالة التربص بباكستان، وانتظار اللحظة المناسبة لمعاقبتها، وقد رأينا مصداق ذلك في التقارب الهندي الإماراتي والسعودي المتصاعد، والوعود الاقتصادية غير المنجزة لباكستان.

هذا الموقف عُبِّر عنه سياسيًّا عندما صرّح السفير الإماراتي في الهند عقب الإعلان عن إلغاء المادة 370، بأنّ الأمر هو شأن داخلي هندي، وهو تصريح -بلا شك- لا يُرَاد منه توصيف الوضع القانوني، فهو عكس الموقف السياسي الإماراتي من القضية، ومن ثَمّ الموقف السعودي، وهذا يشير إلى أنّه لن تكون هناك حالة إجماع داخل منظمة التعاون الإسلامي، لو رُفِعت القضية إليها، فضلًا عن أنّ الموقف الإسلامي عمومًا موقف غير فعّال.

وقد رأينا كيف عبّر الباكستانيون عن غضبهم من الإمارات على وجه الخصوص التي بادرت إلى تكريم رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي عقب اتخاذه قرار إلغاء المادة 370 بأيام، ومنحه أعلى وسام في الدولة، بدلًا من معارضة قرار الحكومة الهندية كما كان الباكستانيون يرغبون فيه؛ لذا ألغى رئيس البرلمان باكستاني زيارة مقررة له إلى الإمارات، وهو ما دفع السعودية والإمارات[18] بإرسال كل منهما وزير خارجيتها إلى باكستان ولقاء رئيس الوزراء هناك لتطييب الخواطر، فيما يبدو.

يستمد الدور الأفغاني أهميته من الجوار الجغرافي وقد برزت هذه الأهمية أكثر في عام 1988م من خلال الضغط على بعض مجموعات المجاهدين أمّا اليوم فالخوف من أن الانسحاب الأمريكي واتفاقية الدوحة يمكن أن يؤثّرا سلبًا في الأمن الهندي

(إسرائيل)

كشفت وسائل الإعلام عن دور إسرائيلي في الهجوم الذي نفّذته الهند في شهر فبراير الماضي على الأراضي الباكستانية ردًّا على تعرض قافلة جنود هندية لهجوم انتحاري في منطقة بولواما في كشمير،[19] وهو ما سلط الضوء على العلاقات الهندية الإسرائيلية المتنامية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي التي اتّخذت منحنًى لافتًا خلال ولاية نارندرا مودي وبنيامين نتنياهو. الموقف الإسرائيلي التقليدي تجاه النزاع في كشمير أنّه نزاع حدودي وأنّ (إسرائيل) تدعم الهند ضد الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها، وأنّها على استعداد لتقديم الخدمات الأمنية[20] التي اكتسبتها في مواجهة "الإرهاب الفلسطيني" لضبط الوضع في كشمير.

في المقابل، فإنّ الدعم الإسرائيلي كشف عن جانب آخر من المعادلة، هو مجادلة تيار من الباكستانيين أنّ على باكستان ألا تترك (إسرائيل) للهند كي تستفيد منها وتوجّه قوتها تجاه باكستان، بل عليها أن تبادر إلى إقامة علاقات معها لنزع هذه البطاقة المهمّة من يد الهند، وأبرز من عبّر عن هذا الموقف غير المألوف في باكستان الرئيس باكستاني السابق برفيز مشرف.[21]

الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن

اتّصفت ردود أفعال الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالفتور، فرغم دعوة باكستان إلى جلسة طارئة لمناقشة الخطوة الهندية، إلاّ أن معظمها لم يبد حماسًا لعقد الجلسة، ما عدا الصين التي مارست ضغطًا أفلح بعد أسابيع بجعل المجلس يعقد جلسة مغلقة هي الأولى من نوعها منذ عقود، وخرجت في المحصلة بدعوة كلّ من البلدين إلى حل خلافتهما بالتفاوض.

الصين

كما كان متوقعًا، فقد كان الموقف الصيني معارضًا للقرار الهندي وأقرب إلى الموقف الباكستاني، بحكم علاقة التحالف بين الطرفين، وأنّ الصين تسيطر على ما يقرب من 20 ٪ من الإقليم؛ لذا فإنّها معنية بما يجري فيه بشكل مباشر، غير أنّه قد ظهر جليًّا أنّ الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يريان في القرار الهندي شأنًا طارئًا، إذ لم يعقد مجلس الأمن جلسة على الفور كما طلبت باكستان، وجرت مطالبة جميع الأطراف بضبط النفس، وهذا ما يعني قبولًا ضمنيًّا بالأمر الواقع الذي فرضته الهند.

روسيا

لا يبدو أنّ روسيا متحمسة لموضوع كشمير، بل تعدّ الموضوع محصورًا بين الهند وباكستان، كما ظهر من تعليق المندوب الروسي في مجلس الأمن عقب الجلسة المغلقة التي عُقدت حول الموضوع بعد أسابيع من مطالبات باكستان بهذا الخصوص، وهو موقف يأتي في سياقه الطبيعي الذي يعكس قرب العلاقة بين روسيا والهند.[22]

الولايات المتحدة الأمريكية

راوح الموقف الأمريكي بين النأي بالنفس عن المشكلة، بتصريح الرئيس دونالد ترامب أنّ الطرفين الهندي والباكستاني قادران وحدهما على حلّ المشكلة بالحوار المباشر من دون تدخل الآخرين،[23] وهو موقف أقرب إلى المقاربة الهنديّة، لكنّه سرعان ما ادّعى أن رئيس الوزراء الهندي طلب منه التوسط بين الهند وباكستان، وهو ما أغضب الطرف الهندي بشدة فسارع إلى النفي، ويمكن تفسير تغيّر الموقف الأمريكي برغبة الرئيس ترامب أن يحقّق إنجازًا سريعًا يقدّمه لناخبيه العام المقبل، يتمثّل بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان إثر مفاوضاته الجارية مع حركة طالبان، وهو ما يتطلب إرضاء باكستان التي لها تأثير كبير في الحركة، وهذا يعني أنّه يجب عليه أن يخطب ود باكستان، وألاّ يتبنى الموقف الهندي بالكامل، وهذا أغضب الهند التي عدّت عرض الوساطة إخفاقًا لإستراتيجيتها التي تقوم على تجنّب دويل موضوع كشمير وحصره مع باكستان، على أن يجري التفاوض معها على سبيل تخفيض التوتر لا على مبدأ سيادة الهند على الإقليم جزئيًا أو كليًّا.

ومن المؤكّد أنّ العلاقات الهندية الأمريكية علاقات مهمة إلى درجة تمكّنها من إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على الصمت،[24] على الأرجح، فهي الحليف الإستراتيجي ضد التهديد الأكبر لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو التنين الصيني؛ لذا فإنّنا على الأرجح سنرى تراجعًا أمريكيًّا باتجاه الموقف الهندي في النهاية.

بين الإخفاق والنجاح

هناك عدة احتمالات لتطور الوضع في كشمير عقب الإعلان الهندي، منها على سبيل المثال رفض القرار لأسباب دستورية، وهو أمر غير مرجّح؛ وذلك بسبب الإعداد المسبق المحكم

مـن قبـل الحزب الحاكم، وتغلغله في مؤسسـات الدولة بما في ذلك القضـاء، أو احتمال تراجع الحـزب الحاكم عن القرار تحت تأثـير ضغوطات داخليّة ودوليّة، وهي وإن كانت موجودة إلا أنّها غير مؤثرة، ولا ترقى البتّة إلى حمله على اتخاذ قرار من هذا النوع، أمّا احتمال نشـوب حرب مع باكسـتان فهو أمر غير مرجّح كما سـبق بيانه، لذا فإنّ الاحتمالين الأقويين هما: قبول سـكان الإقليـم بالأمر الواقع تحت سياسـة الأمر الواقع، وسـط ردود فعل محـدودة يمكن احتواؤها، ومـن ثَمّ اندماج كشـمير بشـكل كلي في الهند، أو الذهاب نحو حالة إجمـاع وطني تعدّ الوجود الهنـدي احتـلالًا أجنبيًّا وإطلاق ثورة شـعبية طويلة المدى، تسـتنزف الهنـد، وتجبرها على منح الشعب الكشميري حقة في تقرير مصيره.

الخلاصة

لا يبـدو أن الظروف الدوليّة تشـكّل ضغطًا حقيقيًّا عـلى الحكومة الهندية من جهة التراجع عن قرارها بإلغاء الوضع الخاص لولاية جامو وكشمير وتقسيمها، ولكن رغم استعداد حزب الشـعب الهندي المسـبق لإلغاء المادة 370 يبـدو أنّه تسرّع في كيفية إخراج القـرار، فكان قرارًا أحاديًّا ذا صبغة أمنيّة، وهو ما أدى إلى قطيعة كلية بينه وبين الأغلبية المسـلمة في كشـمير، وإلى إغضاب شرائح كثيرة في الهند، نظرت إلى الخطوات الأحادية التي اتخذها والإجراءات الأمنيّة القاسـية التـي فرضها على الولاية بأنه نوع من الاسـتبداد والمس بالـروح الديمقراطية للبلاد، وجلب ذلك له انتقادات دوليّة واسـعة اتّهمته بالتعدّي على حقوق الإنسان واستخدام العنف غير المسـوَّغ، كما أنّ خطوة الحكومة المركزية أسـهمت في توحيد مواقف الأطراف المتخاصمة في الإقليـم، فصار هناك إجماع شـعبي في كشـمير عـلى رفضها، وهو أمر في غايـة الخطورة، ولم يسـبق له مثيل في تاريخ الهند، ومن المسـتبعد أنّ تكون الحكومة المركزية غافلة عنه، وإن كانت فيما يبدو تعوّل على فرض أمر واقع بحكم امتلاكها العديد من أوراق القوة، ومن ذلك وجود حـوالي نصـف مليون جندي هندي في الإقليـم، ولكنّها مع ذلك تخوض غـمار مغامرة خطرة، يمكـن أن تقود إلى توحّد القوى الكشـميرية المتنازعة على رفض الوجـود الهندي، وإعلان أن هذا الوجود حالة احتلال، ومقاومته بكل السبل انطلاقًا من حالة إجماع وطني، وهذا يعني أنّ الأمـور يمكن أن تتحـوّل إلى حالة عصيان مدني ومواجهة عنيفة شـاملة مع الهند، لا عمليات محـدودة يمكن السـيطرة عليها كما كان في السـابق، وهـو أمر ممكن خصوصًا مـع توفر الدعم الباكسـتاني، ويمكـن أن يتحوّل إلى حالة اسـتنزاف للقوة المسـلحة الهنديـة والاقتصاد الهندي -إن حصـل- ومـن ثَـمّ إضعاف شـعبية الحـزب الحاكم في دلهي وخسـارته السـلطة، وربما خسارة كشمير إلى الأبد.

الهوامش والمصادر:

1. Kashmir." Encyclopedia Britannica. www.britannica.com/place/Kashmir-region-" .Indian-subcontinent. Accessed 22 Sept. 2019
2. Jammu and Kashmir: Official State Portal." Jammu and Kashmir: Official State" .Portal. jk.gov.in/jammukashmir/?q=demographics. Accessed 22 Sept. 2019

.3 Dutta. Prabhash K. "Kashmir: Curious Case of Demographic Realities and Perceptions." India Today. 19 Aug. 2019. www.indiatoday.in/news-analysis/story/-08-2019-kashmir-curious-case-of-demographic-realities-and-perceptions-1582376 .19.Accessed 22 Sept. 2019

.4 Pakistan Urges International Community to Take 'serious Cognisance' of" India's Statement on PoK." The Hindu. 18 Sept. 2019. www.thehindu.com/news/international/pakistan-urges-international-community-to-take-serious-cognisance-.of-indias-statement-on-pok/article29446126.ece. Accessed 22 Sept. 2019

.5 Nath. Hemanta K. "Focus on Normalcy in J&K. India Will Take Up PoK Issue Later: Ram Madhav." India Today. 15 Sept. 2019. www.indiatoday.in/india/story/15-09-2019-focus-normalcy-j-k-india-pok-later-ram-madhav-1599466 .Accessed 22 Sept. 2019

.6 Wani. Riyaz. "With Kashmir's Autonomy Gone. Its Pro-India Political Parties Have Lost All Credibility." Quartz India. 27 Aug. 2019. qz.com/india/1695801/without-.article-370-abdullahs-muftis-lose-stature-in-kashmir/. Accessed 22 Sept. 2019

.7 Siddiqi. Ayesha. "Kashmir and the Politics of Water." Breaking News. World News and Video from Al Jazeera. 20 July 2011. www.aljazeera.com/indepth/spotlight/kash .html.20117812154478992/07/mirtheforgottenconflict/2011

.8 Ali. Z. K. "Spatial Distribution of Minerals in Jammu and Kashmir." Your Article Library. 6 June 2014. www.yourarticlelibrary.com/essay/spatial-distribution-of-.minerals-in-jammu-and-kashmir/41433. Accessed 22 Sept. 2019

.9 TAKAHASHI. TORU. "How Trump Triggered the Kashmir Turmoil." Nikkei Asian Review. 31 Aug. 2019. asia.nikkei.com/Spotlight/Comment/How-Trump-triggered-.the-Kashmir-turmoil. Accessed 22 Sept. 2019

.10 Bhattacherjee. Kallol. "Afghanistan Shadow over India's Kashmir Move." The Hindu. 6 Aug. 2019. www.thehindu.com/news/international/news-analysis-afghanistan-.shadow-over-indias-kashmir-move/article28832606.ece. Accessed 22 Sept. 2019

.11 Saif. Shadi K. "Taliban Want Afghanistan Not Linked to Kashmir Issue." 8 Aug. 2019. www.aa.com.tr/en/asia-pacific/taliban-want-afghanistan-not-linked-to-.kashmir-issue/1553058. Accessed 22 Sept. 2019

.12 UNB. "Dhaka: Jammu and Kashmir Issues Are India's Internal Matter." Dhaka Tribune. dhaka-/21/08/21 Aug. 2019. www.dhakatribune.com/bangladesh/foreign-affairs/2019 .jammu-and-kashmir-issues-are-india-s-internal-matter. Accessed 22 Sept. 2019

.13 Islamists Rally Against Modi's Kashmir Move." New Age. 7 Aug. 2019. www." newagebd.net/article/80954/islamists-rally-against-modis-kashmir-move. Accessed .22 Sept. 2019

.14 Aman. Fatemeh. "Iran Issues Rare Criticism of India over Kashmir." Atlantic Council. 4 Sept. 2019. www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/iran-issues-rare-.criticism-of-india-over-kashmir/. Accessed 22 Sept. 2019

.15 Iran. China Agree Deals Worth $400bn." Middle East Monitor. 18 Sept. 2019."

www.middleeastmonitor.com/20190918-iran-china-agree-deals-worth-400bn/. Accessed 22 Sept. 2019.

16. Pakistan Thanks Erdogan for His Support on Kashmir." Pakistan Thanks Erdogan" for His Support on Kashmir. 27 Aug. 2019. www.trtworld.com/turkey/pakistan-thanks-erdogan-for-his-support-on-kashmir-29306. Accessed 22 Sept. 2019.

17. Turkish NGOs Protest India's Kashmir Move - Turkey News." Hürriyet Daily" News. 24 Aug. 2019. www.hurriyetdailynews.com/turkish-ngos-protest-indias-kashmir-move-146015. Accessed 22 Sept. 2019.

18. Jamal. Sana. "Saudi. UAE Foreign Ministers Visit Pakistan in Show of Solidarity." Gulf News. 4 Mar. 2019. gulfnews.com/world/asia/pakistan/saudi-uae-foreign-ministers-visit-pakistan-in-show-of-solidarity-1.66211691. Accessed 22 Sept. 2019.

19. Fisk. Robert. "Israel is Playing a Big Role in India's Escalating Conflict with Pakistan." The Independent. 28 Feb. 2019. www.independent.co.uk/voices/israel-india-pakistan-conflict-balakot-arms-trade-jaish-e-mohammed-a8800076.html. Accessed 22 Sept. 2019.

20. Sibbal. Siddhant. "Israel to Support 'precious Friend' India in Counter-terror Measures by Sharing Technology." Zee News. 29 Mar. 2019. zeenews.india.com/india/israel-to-support-precious-friend-india-in-counter-terror-measures-by-sharing-technology-2191039.html. Accessed 22 Sept. 2019.

21. Build Relations with Israel to Counter India: Musharraf." The News International:" Latest News Breaking. Pakistan News. 23 Feb. 2019. www.thenews.com.pk/print/435536-build-relations-with-israel-to-counter-india-musharraf. Accessed 22 Sept. 2019.

22. Roth. Richard. "UN Security Council Has Its First Meeting on Kashmir in Decades." asia/un-security-council-kashmir-/16/08/CNN. 16 Aug. 2019. edition.cnn.com/2019/intl/index.html. Accessed 22 Sept. 2019.

23. Chalmers. John. and James Mackenzie. "Trump Says India. Pakistan Can Handle Kashmir Dispute on Their Own." U.S. 26 Aug. 2019. www.reuters.com/article/us-g7-summit-trump-modi/trump-says-india-pakistan-can-handle-kashmir-dispute-on-their-own-idUSKCN1VG150. Accessed 22 Sept. 2019.

24. Myers. David N. "Opinion: Trump's Silence on Kashmir Sends a Dangerous Signal to the World's Autocratic Leaders." Los Angeles Times. 30 Aug. 2019. www.latimes.com/opinion/story/2019/29-08-/india-kashmir-modi-trump-russia-putin-israel-netanyahu. Accessed 22 Sept. 2019.